

عن تركيزه - رعاه الله - على ضرورة مواصلة التنمية الوطنية الشاملة للوطن والمواطن تحصل إلى جميع أنحاء المملكة وليسقت منها جميع المواطنون دون استثناء.

ولا يقل هدف الحفاظ على الثبات الوطني الاجتماعي والأقتصادي السياسي عن هدف الحفاظ على التفاعل الوطني الجماعي من خلال تطوير وتعقيم الحوار الوطني وتحقيق تطلعات المجتمع السعودي رجالاً ونساءً بما يتفق مع الشريعة الإسلامية. فالوطن في حاجة ماسة لرجاله ونسائه وشبابه وأطفاله بل وكافة ولا بد بعذ ذلك من الاستعانتة كثما أشار - حفظه الله - بالمواطنين رجالاً ونساءً وكانت كلمة الملك (أنا عكم في السراء والضراء، وإنك أخ وصديق) من العبارات الوطنية الأخوية الصادقة التي دخلت في قلوب جميع المواطنين وهيمنت على عقولهم وتذكرت في وعيهم الوطني لتحقق بدورها من مشاعر الولاء والانتماء لهم الملك والوطن.

الملهم في استراتيجية الحفاظ على متون السياسة الداخلية وفعاليتها وضمان استمراريتها تأكيد خادم الحرمين الشريفي على ضمان التنمية الشاملة التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالأمن والأمان والاستقرار، وهي أهداف وطنية شاملة وعامة تتطلب القضاء على الفساد المنحرفة بعد محاربة فكرها المريض الموبوء الذي يعمل ضد صحة الوطن ولا يخدم إلا أهداف وصالح أبناء الله وأعداء الله - نعم لقد ركز الملك - حفظه الله - على قوله تعالى «إِنَّمَا المؤمنُ إِخْوَةُ»، وأيضاً على مبدأ (إفراط ولا تفريط في أمور الدين والدنيا).

وعلى المستوى الإقليمي أكد الملك - حفظه الله - على أن المملكة تربط بالدول العربية والأمة العربية بروابط اللغة والتاريخ والجغرافيا والتقاليف المترابطة؛ لذلك كانت ولا زالت المملكة في طليعة الدول التي تبنت جميع القضايا العربية ودافعت عن الحقوق العربية ومثلث الدول الشعوب العربية في جميع المحافل الإقليمية والدولية.

وتتسحب هذه الحقيقة بكمالها أيضاً على علاقة المملكة الوثيقة والمتينة بالأمة الإسلامية والعالم الإسلامي، حيث التزمت المملكة بجميع ما تعهدت به في القمم الإسلامية، وساهمت في تنمية وتطوير الدول والشعوب الإسلامية، وقدمت لها الدعم والمساعدة والمعونات الاقتصادية وغيرها لا قيود أو شروط، كما تبنت قضياء الأمة الإسلامية المصيرية وتقاعلت معها ودعمتها في جميع المؤتمرات الدولية.

فالمملكة دولة إسلامية، شرعاتها الإسلام وطبق قلباً وقالباً قوله تعالى «إِنَّمَا المؤمنُونَ إِخْوَةُ» فأصروا بين آخوئهم».

أخيراً تدرك المملكة، كما أشار خادم الحرمين الشريفين حفظه الله - في كلمته، أنها جزء لا يتجزأ من العالم أو الأسرة الدولية، تتأثر بالأسرة الدولية وتؤثر فيها، ولهذا حرصت المملكة على نشر الأمن والسلام والاستقرار

قراءة متأنية في كلمة خادم الحرمين

الشريفين في مجلس الشورى

د. وحيد بن حمزة عبدالله هاشم

بعنوان اللقاء السامي السنوي لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - مع أعضاء مجلس الشورى ليؤكد مرأة أخرى الاستمرارية السياسية والتواصل السياسي بينقيادة الحكمة وأعضاء مجلس الشورى في إطار المشاركة السياسية الإسلامية، كما جاء الخطاب المضيء لينطلق مع متطلبات الحركة السياسية السعودية على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

إن لقاء الأسس في مجلس الشورى بين الملك وأعضاء المجلس وجمع غفير من الأمراء والوزراء كان من ضمن سياسة الباب المفتوح والعلاقة المباشرة بين القيادة والمواطنين من مختلف الفئات والمستويات خصوصاً من يضطلعون بتحمل المسؤوليات الوطنية الجسام.

كما يعد اللقاء لفتة سياسية أبوية رائعة تقوى من أواصر الالتمام والولاء بين جميع مناصري الجبطة السعودية وتططلع على جميع الأحداث والتطورات من خلال عرض موقف للسياسة السعودية الداخلية والخارجية.

ولا شك أيضاً أن اللقاء الذي المباشر على الهواء تضمن توضيح قيادتنا السياسية الرشيدة لأهداف ومحالل وغاييات المملكة في إطار استراتيجية سياسية وطنية كاملة ومتكلمة تطلق من مقومات ومعايير موضوعية وواقعية وتفاعل مع متطلبات العصر الحديث وتحدياته ومستجداته.

ولا شك أن لقاء السنوي التاريخي بين الملك وأعضاء مجلس الشورى ترسیمه ما هو قائم من واقع سياسي تغير به المملكة عن بقية الدول، كما يجسد موقفاً وطنياً ثابتاً ونقطة وصل وتواءل وطنية استراتيجية مهمة لضمان استمرارية المتابعة والتقييم لما مضى ولتقديم ما تم الإعداد الفاصل له للمستقبل، فالمشاركة السياسية في صناعة القرار وتنفيذ القرار ومن ثم متابعة وتقييم منتجات ومخرجات وتداعيات القرار تعد من صميم العملية السياسية المؤسساتية في المملكة.

وفي كلمة الملك السامية تعرض - حفظه الله - لأهم عناصر استراتيجية السياسة السعودية، بدايةً بسياسة الداخلية، ومن ثم السياسة الخارجية بشقيها الإقليمي والولي، فنشر العدل بين الناس وإعطاء كل ذي حق حق، ومحاربة الفساد والبيروقراطية والقضاء عليهم، لا يقل

العنوان:	المصدر:
12240 العدد:	التاريخ:
156 المسلسل:	الصفحات:

والعمل الدائب للحفاظ على هذه الأهداف الإنسانية، كما حرصت على اتباع سياسة اقتصادية عامة ونقطية خاصة معتدلة تهدف إلى الحفاظ على استقرار السوق العالمي الذي بدوره يحافظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

مرة أخرى تؤكد قيادة المملكة العربية السعودية على واقعيتها السياسية وعلى موضوعيتها العملية في تناولها وتعاملها وقائ皇上 مع ما يحدث حولها من تطورات ومستجدات على جميع المستويات والأصنعة المحلية والإقليمية والدولية، فالمملكة من الدول المحورية الارتراكية الرئيسية التي تتطلع بأداء مسؤوليات ومهام خليجية وعربية وإسلامية ودولية مكنتها من تبوؤ مكانة إقليمية وعالمية متعددة الأبعاد، فالبعد السياسي السعودي لا حدود له طالما أن حدوده كانت ولا زالت حدودا جماعية تعنى بأمن واستقرار ورفاهية جميع أعضاء الأسرة الدولية.